

Distr.: General  
24 February 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



## الوثائق الرسمية

## اللجنة الخامسة

## محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتيه . . . . . (الكامرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايلي

## المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣  
(تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة  
والتدابير الانتقالية المتعلقة بإعداد تقارير الصندوق المالية وفقاً للمعايير المحاسبية  
الدولية للقطاع العام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/66/521)**

الفور. وترفض المجموعة كافة التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والمتعارضة مع القانون الدولي والتي تعرقل أو تعيق قيام أعضائها بتسديد المدفوعات.

٥ - وأضاف قائلاً إنه بالرغم من أن المجموعة تشعر بالتشجيع إزاء الانخفاض المحتمل في ديون المنظمة تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان أن تسدّ هذه البلدان مستحققاتها على سبيل الأولوية بشكل كامل وفي الوقت المحدد. ومعظم هذه البلدان من البلدان النامية، وليست قادرة على تحمل التزاماتها من حيث توفير القوات وصيانة المعدات المملوكة للوحدات دون أن تتلقى أية مساعدة لفترات طويلة. وينبغي الاعتراف بتضحية والتزام العديد من مواطنيها الذين يعملون في الميدان.

٦ - **السيدة باكاراتي (شيلي):** تكلمت باسم مجموعة ريو، فقالت إن المجموعة تؤمن بأن تأخر المدفوعات يهدد بالإضرار بقدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها وعلى العمل بفعالية وكفاءة. لذا يجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد، وخصوصاً عندما تكون ديونها ضخمة، كما كان الحال مراراً بالنسبة لدولة عضو معينة.

٧ - وتابعت كلامها قائلة إن المجموعة، بالرغم من ترحيبها بالانخفاض المتوقع في ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام، تحث الأمين العام على ضمان سداد المبالغ المستحقة لتلك الدول بالكامل وفي الوقت المحدد. وفي ذلك الصدد، لاحظت أن عدداً من أعضاء المجموعة يقدمون توضيحات جسام من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقوات وصيانة المعدات المملوكة للوحدات. وأشارت إلى أن عدة بعثات مغلقة لحفظ السلام في حالة عجز، فأعدت تكرار طلب المجموعة أن تدفع جميع البلدان متأخراتها في أقرب وقت ممكن.

١ - **الرئيس:** ذكر بأن وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية قد قدمت إحاطة للجنة عن الحالة المالية الحالية للمنظمة في جلستها السابعة، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فقال إن بيانها قد صدر منذ ذلك الحين بوصفه تقريراً للأمين العام (A/66/521).

٢ - **السيدة كاسار (المراقبة المالية):** قالت إنه ينبغي أن تضاف موناكو والنمسا إلى الدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ٢٥ من التقرير باعتبارها سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل.

٣ - **السيد دي لوكا (الأرجنتين):** تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة، وإن كانت ترحب بانخفاض ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء، فهي قلقة بشأن الزيادة في الاشتراكات المقررة الحالية غير المسددة لعمليات حفظ السلام. وتؤكد المجموعة، التي تسلم بأن كثيراً من الدول، خاصة الدول النامية، تأثرت سلباً من جراء الأزمة المالية العالمية، أن معظم المتأخرات في الدفع ليس فقط بالنسبة لميزانية حفظ السلام، ولكن أيضاً بالنسبة للميزانية العادية وميزانتي المحكمتين الدوليتين، مستحقة على مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة النمو، وبلد واحد منها على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من الدول التي عليها متأخرات متعلقة بميزانية حفظ السلام هي دول أعضاء دائمة في مجلس الأمن لها مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين.

٤ - واستطرد قائلاً إن دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط واجب نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. لذا يجب على جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية أن تفعل ذلك على

يبدؤها الأمين العام لزيادة الانضباط المالي داخل المنظمة، ولتعزيز الرقابة والمساءلة، وترحب كذلك بجميع المبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة الأمم المتحدة وإلى استخدام أفضل للموارد المتاحة.

١٣ - السيد روساليس دياز (نيكاراغوا): قال إنه لا يمكن مواجهة التحديات التي تعترض السلام والتنمية إلا من خلال تعزيز التعددية وتزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية اللازمة. ومن المفارقات أن بعض الدول الأعضاء تجمع متأخرات كبيرة في المدفوعات للميزانية العادية، لكنها مع ذلك تقدم تبرعات سخية تنطوي على شروط تحيد أحياناً بالولايات التشريعية عن غايتها. وعلاوة على ذلك، فإن تريليونات الدولارات التي أنفقت على إنقاذ نظام اقتصادي جائر يتسبب في ملايين الوفيات كل عام أدت إلى تضائل النصيب المقرر لأي دولة من الدول الأعضاء.

١٤ - وأضاف قائلاً إن الميثاق يلزم بشكل واضح جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط حتى يتسنى للمنظمة الاضطلاع بولاياتها. ولذلك فإن من دواعي القلق أن نسبة ٨٨ في المائة من المتأخرات المستحقة للميزانية العادية يدين بها المساهم الرئيسي للمنظمة وبالتالي فهو المدين الرئيسي. والأمر الأكثر بعثاً على القلق هو المستوى العالي من المتأخرات في ميزانية حفظ السلام وتركزه في الدول الأعضاء التي يمنحها منصبها كأعضاء دائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن صون السلم الدولي.

١٥ - وأردف قائلاً إنه لا يجدر بأية دولة لم تف بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، أو تجعل من الصعب على دول أخرى القيام بذلك، أن تشير إلى أوجه القصور في الإدارة باعتبارها سبب عدم الكفاءة داخل المنظمة. وقد حان الوقت لرفع هذا الحظر الظالم وغير المنطقي هائياً الذي يمنع كوبا من دفع أنصبتها المقررة عن طريق وضع عدد لا يحصى من

٨ - وأردفت قائلة إن المجموعة تلاحظ بقلق أن الاشتراكات المقررة غير المدفوعة من أجل المحكمتين الدوليتين قد ارتفعت بالرغم من زيادة تلقي المدفوعات. وتشجع المجموعة جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مياي المقر، بالكامل وفي الوقت المحدد من أجل ضمان تنفيذ المخطط في الوقت المناسب.

٩ - واختتمت قولها بأن المجموعة ترفض جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والتعارضة مع القانون الدولي، والتي من شأنها أن تعيق أو تعرقل تسديد أعضائها مدفوعات.

١٠ - السيدة مارتشوك (كندا): تكلمت أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن الوفود الثلاثة تلاحظ باغتياب أنه من المتوقع أن يبقى الوضع النقدي للأمم المتحدة إيجابياً في نهاية عام ٢٠١١. على أن هذه الوفود قلقة من أن مبلغ الاشتراكات المقررة غير المدفوعة ارتفع عبر جميع الفئات. ويعد مستوى الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لحفظ السلام، والذي يبلغ ٣ بلايين دولار، مرتفعاً بشكل غير مقبول. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض السيولة في بعثات حفظ السلام إلى زيادة في الممارسة غير الحسنة للاقتراض الداخلي.

١١ - واسترسلت قائلة إن الوفود الثلاثة تحث جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وهي تشجع أيضاً الدول الأعضاء المؤهلة على النظر في خطط التسديد المتعددة السنوات من أجل تسوية متأخراتها من الميزانية.

١٢ - وذكرت إن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة لا ينحصر في مسألة تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها، بل إن الدول الأعضاء ملزمة أيضاً بضمان إدارة هذه الموارد على نحو فعال. ولذلك ترحب الوفود الثلاثة بالجهود التي

حساب في مصرف آخر. والمؤسف أنه بسبب التعقيدات الناجمة عن نقل حساب البعثة الدائمة إلى المصرف الجديد، لم تتمكن الحكومة بعد من نقل أي أموال، بما في ذلك تلك التي تنوي استخدامها لتسديد نسيبها المقرر، إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٠ - وأشار إلى أن إيران قد أوفت دائما بالتزاماتها المالية تجاه المنظمات الدولية، فقال إن الحكومة تسعى جاهدة لإزالة العقبات المتبقية التي تحول دون قيامها بتحويل الأموال المطلوبة لتشغيل بعثتها الدائمة ودفع نسيبها المقرر.

٢١ - السيد ديالو (السنغال): قال إن وفده يرحب بالتحسن الملحوظ الذي حققته الأمانة العامة في السنوات الأخيرة في إدارتها موارد المنظمة المالية والبشرية. وينبغي أن تدار الأمانة العامة على أساس أعلى معايير الكفاءة والشفافية وفعالية الكلفة، وكذلك وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤.

٢٢ - وذكر بأنه كان من المتوقع أن يكون دين المنظمة المستحق للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام ٤٤٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١، فقال إنه ينبغي تسديد الأموال لتلك البلدان دون تأخير. وسيتمكن القيام بذلك تلك الدول، ومعظمها من البلدان النامية، من صيانة المعدات ومواصلة دعم جهود المنظمة في حفظ السلام وبناء السلام.

٢٣ - وختم قائلا إن وفده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تسديد أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين من أجل تمكينهما من إنجاز أعمالهما المتبقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٢٤ - السيد ياماموتو (اليابان): ذكر بأن كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي

العقبات في طريقها. وقد حان الوقت لطى صفحة فصل من التاريخ ظل قائماً كتذكارة كئيب من حرب باردة يبدو أن لا نهاية لها.

١٦ - واستطرد قائلا إن وضع الميزانية العادية سيتحسن كثيرا إذا ما أنشئ حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة، التي زادت تكلفتها منذ عام ٢٠٠٠ من ١٠٠ مليون دولار إلى ما يقدر بمبلغ ١,٢ بليون دولار. وبدون البلدان المساهمة بقوات، وغالبيتها العظمى من البلدان النامية، لن تكون هناك أي عمليات لحفظ السلام. وينبغي أن تُسدد لها تكاليف خدماتها باعتبارها مسألة ذات أولوية.

١٧ - واختتم كلمته قائلا إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون قوية وفعالة حين تكون شؤونها المالية غير مستقرة. ونيكاراغوا، رغم كونها دولة صغيرة وذات كرامة وتواجه العديد من التحديات، دفعت أنصبتها المقررة كاملة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وستواصل الوفاء بالتزاماتها على الرغم من العبء الواقع على كاهل ميزانيتها الوطنية والحاجة إلى القضاء على الفقر في البلاد.

١٨ - السيد بايات مختاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه في أوائل عام ٢٠١١، اتخذ مصرف في نيويورك القرار غير المسبوق وغير القانوني بإغلاق حسابات بعثات عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية. ونتيجة لهذا الإجراء، الذي يتنافى مع التزامات البلد المضيف الملزمة من الناحية القانونية، واجهت حكومته صعوبات شديدة في مواصلة العمليات اليومية في بعثتها الدائمة ولم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

١٩ - واسترسل قائلا إنه بعد عدة أشهر من محاولة البعثة تخليص نفسها من ورطة لم تكن من صنعها، نجحت في فتح

وهذه الإجراءات لا تبرهن فقط على التزام كوت ديفوار بالالتزام. ويمكن أن يعزى التحسن العام في الوضع النقدي للمنظمة إلى الجهود الماثلة لدول أعضاء أخرى. ودعا وفده الأمانة العامة لاستخدام مساهمات الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية عند تنفيذ الولايات التشريعية.

٢٧ - السيدة لي (سنغافورة): قالت إن الأمم المتحدة لا تزال تعمل في ظروف مالية غير مرضية يمكن تجنبها تماما. ولئن كانت بعض الدول الأعضاء تواجه صعوبات حقيقية في تسديد اشتراكاتها المقررة، فإن أنصبتها تشكل جزءا صغيرا من الميزانية. والسبب الحقيقي الكامن وراء الوضع الحالي هو تأخر كبار المساهمين عن التسديد أو امتناعهم عن ذلك، وهم الذين يمكنهم القيام بالكثير من أحل ترسيخ الأسس المالية للمنظمة إن هم سددوا أنصبتهم المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

٢٨ - واستطردت قائلة إن الكثير يتوقف أيضا على مدى حسن إدارة المنظمة لمواردها المالية، ولا سيما بالنظر إلى الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة. ومن حق الدول الأعضاء أن تطالب باستخدام هذه الموارد بكفاءة وفعالية؛ ولا بد من أن تخضع الأمانة العامة بدورها للمساءلة وأن تحقق النتائج المرجوة. وبدلا من التمادي في الإنفاق المفرط في المقر، ينبغي للمجتمع الدولي بدلا من ذلك توجيه موارد المنظمة إلى مناطق العالم المتضررة من الأزمات.

٢٩ - وقالت إن الميثاق، يقضي بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. ومطالبة الأمم المتحدة بتحقيق المزيد مع الاستمرار في عدم سداد الاشتراكات لا تؤدي إلا إلى تقويض التزام الدول الأعضاء إزاء المنظمة. ولا يكفي أن تعلن الدول الأعضاء عن التزامها تجاه الأمم المتحدة؛ بل يجب أن تبرهن على التزامها من خلال الأفعال.

٣٠ - السيد كومبير باتش (كوبا): قال إن من الأمور ذات الدلالة أن تكون أكبر حصة من الأنصبة المقررة غير المدفوعة

الوقت المحدد، فقال إن اليابان قد وفّت بإخلاص بذلك الالتزام. ويمكن أن يعزى التحسن العام في الوضع النقدي للمنظمة إلى الجهود الماثلة لدول أعضاء أخرى. ودعا وفده الأمانة العامة لاستخدام مساهمات الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية عند تنفيذ الولايات التشريعية.

٢٥ - السيد بامبا (كوت ديفوار): قال إنه على الرغم من تحسن الحالة المالية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١، لا يمكن قول الشيء نفسه عن عمليات حفظ السلام. ووفقا لتقرير الأمين العام، كان مطلوبا الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام من أجل ست بعثات عاملة، لما مجموعه ١٣٠ مليون دولار، ولم يتبق سوى ٥٣ مليون دولار متاحة للاقتراض الداخلي الممكن. ونظرا لصغر المبلغ المتاح للاقتراض الداخلي الممكن وطبيعة الطلب على أنشطة حفظ السلام التي لا يمكن التنبؤ بها، لا بد من الاعتراف بأن قدرة المنظمة على تمويل عمليات حفظ السلام ليست مضمونة بأي حال من الأحوال. بل إن الوضع أكثر إثارة للقلق بالنظر إلى أن لعمليات حفظ السلام فترة مالية مختلفة، من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بينما ترد معظم الأنصبة لمثل هذه العمليات في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ولذلك كرر وفده القول بأن الأنصبة المقررة، ولا سيما تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، ينبغي أن تسدد بالكامل وفي الوقت المحدد، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان ودعم الأنشطة الإنسانية.

٢٦ - وذكر إنه وفقا للسياسة الخارجية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الحسن واثارا، والتي تدعو كوت ديفوار لتسوية متأخراتها مع جميع المنظمات الدولية، دفعت حكومته أنصبتها المقررة للأمم المتحدة بالكامل. وفي هذا الصدد، أبرمت الحكومة مؤخرا اتفاقا مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستوفر بموجبه للعملية أماكن للمقر مجانا.

مباشرة، فإن مدفوعاتها تخضع لتقلبات العملة ويجب أن تتم عن طريق طرف ثالث. وينتهك هذا الحصار القواعد القانونية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ويشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة في كوبا. وقد ذهبت أدراج الرياح نداءات الجمعية العامة المتكررة لوضع حد له.

٣٣ - وختاماً، رحب بإنشاء البوابة الإلكترونية التي ستمكن الدول الأعضاء من تتبع حالة اشتراكاتها.

٣٤ - السيد كيم سيو دجون (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من تحسن الحالة المالية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١، فإن وفده قلق بشأن الزيادات المنتظمة والكبيرة في ميزانية العقد الماضي، وهو اتجاه لا يمكن أن يستمر في ضوء الصعوبات المالية التي تواجه الدول الأعضاء. لذا يقع على المنظمة التزام بأن تبذل كل جهد ممكن للاضطلاع بولاياتها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. وأعلن أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لدفع أنصبتها المقررة غير المسددة من أجل عمليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن، ولدفع أنصبتها المقررة للميزانية العادية في الوقت المحدد.

٣٥ - السيد بانكين (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من أن الحالة المالية العامة للأمم المتحدة قد تحسنت في عام ٢٠١١، لا تزال هناك عدة أسباب تدفع إلى القلق. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفده أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة أعلى بكثير مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١٠ بالنسبة لجميع الفئات. ويؤثر هذا النقص في الاحتياطيات النقدية المتاحة لتمويل عمليات المنظمة. وأشار إلى أن غالبية الاشتراكات المقررة غير المدفوعة تتركز على قلة من الدول الأعضاء، فقال إن عدم قيام تلك الدول بالوفاء بالتزاماتها المالية يمكن أن يكون له أثر سلبي على عمل الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، لاحظ وفده بسرور أن عدداً أكبر من الدول

مستحقة على دولة عضو واحدة، دولة تستفيد أيضاً من أعظم تشويه في المنهجية المعتمدة لحساب الأنصبة المقررة. لذا ينبغي الوفاء بالالتزامات المالية كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط. ومعظم الدول التي عانت من انخفاض في قدرتها على الدفع هي ضحايا الأزمة الاقتصادية الحالية، وليست سبباً لها.

٣١ - وأضاف قائلاً إنه من اللافت للانتباه على نحو خاص أن تلك الدول الأعضاء التي تستخدم الأزمة لتبرير عمليات خفض اعتبارية في الميزانية لم يخالجها القلق إطلاقاً لأن الموارد الخارجة عن الميزانية شكلت حوالي ٦٠ في المائة من موارد الأمانة العامة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وهي نسبة كان من المقرر أن ترتفع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، يُستخدم مبدأ مسؤولية الحماية لتبرير إنفاق مبالغ طائلة على قصف المدنيين، في حين يجري نقل الأعباء المالية، في شكل بعثات سياسية خاصة، إلى الدول الأعضاء التي تعارض نزعة التدخل هذه ويتم تخفيض ميزانيات البرامج الهادفة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب تعزيز ركيزة التنمية في المنظمة لصالح السلام والأمن الدوليين.

٣٢ - وقال إن كوبا، على الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها من البلدان النامية وضحية للأزمة الاقتصادية، تظل ملتزمة بتعددية الأطراف من خلال المشاركة بنشاط في الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها المالية. وقد دفعت أنصبتها المقررة كاملة في إطار الميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمتين الدوليتين، وبذلت كل الجهود الممكنة لتسديد أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام في الوقت المناسب على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً إلى أنها غير قادرة على استخدام دولار الولايات المتحدة أو إجراء تحويلات مالية

٣٩ - واختتم كلمته قائلاً إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة تجاه الأمم المتحدة والدور الحيوي الذي تلعبه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتوفير المساعدة الإنمائية والإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان.

**البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)**

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير الانتقالية المتعلقة بإعداد تقارير الصندوق المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/7/Add.2) و A/66/266 و Corr.1؛ و A/C.5/66/2)

٤٠ - **السيدة نيكوي** (رئيسة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرضت تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير الانتقالية المتعلقة بإعداد تقارير الصندوق المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/266 و Corr.1)، فقالت إنه باستثناء بند مخصص واحد يوصي بتدبير انتقالي لتقديم التقارير بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم يتناول تقرير المجلس سوى الميزانية البرنامجية للصندوق المعاشات التقاعدية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤١ - وأضافت قائلة إن الصندوق شهد نمواً مطرداً منذ إنشائه ونمواً لم يسبق له مثيل على مدى الأعوام العشرة الأخيرة في عدد الأشخاص الذين يستفيدون من خدماته. وفي الوقت نفسه، فإن الصندوق يزيد من حجم خدماته، وذلك ليس فقط ليشمل عدداً أكبر من الأفراد، بل وللتعامل مع نطاق أوسع من الظروف الفريدة. وتزامن نمو حجم

الأعضاء قد وفّت بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد بالمقارنة مع عام ٢٠١٠.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء تتحمل عبئاً مالياً في وقت يشهد ظروفًا اقتصادية محلية غير مستقرة، وبالتالي يمكنها، بل ينبغي لها، أن تتوقع من الأمانة العامة أن تبذل قصارى الجهود لوضع خطط مالية رشيدة وتوقعات معقولة للموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع بالولايات المعتمدة. حقا أن الانخفاض في الديون المستحقة من المنظمة للبلدان المساهمة بقوات أمر إيجابي، إلا أن من السابق لأوانه الحديث عن حل نهائي لمشكلة الديون هذه. وتسديد الأنصبة المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ودون شروط، هو وحده الذي سيمكن المنظمة من التصدي للتحديات والتهديدات بمصداقية والاضطلاع بالمشاريع والبرامج التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء.

٣٧ - **السيد ليرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته تأخذ التزاماتها الدولية بصورة جدية وأنها بذلت جهداً كبيراً من أجل دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد.

٣٨ - وأضاف أنه من المعروف جيداً أن المبلغ المستحق على حكومته مشوه لأنها تستخدم سنة مالية مختلفة عن تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة. وأعلن أن بلده، الذي هو أكبر مساهم في المنظمة، دفع أكثر من ٧,٥ بليون دولار في إطار الأنصبة المقررة والتبرعات في عام ٢٠١٠ على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، دفعت حكومته أكثر من بليون دولار في الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين، وتتوقع أن تدفع نصيبها المقرر في الميزانية العادية لعام ٢٠١١ في الأشهر المقبلة. ولذلك، فالإيجاء بأن حكومته لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة أمر خاطئ وسخيف في آن واحد.

العام. وقابل هذا المبلغ نقصان في الخدمات التعاقدية قدره ٦٠٠ ٩٤ دولار. ويقدر مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٧٠٠ ٥٤٥ ١٥٤ دولار، يتضمن التكاليف الإدارية (٤٧٨ ٥٠٠ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٢٨٩ ٠٠٠ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٥٣٢ ٩٠٠ دولار) ومصروفات المجلس (٣٠٠ ٢٤٥ دولار)، مما ينتج عنه نقص في الإنفاق قدره ٨٠٠ ٧٧٢ ٢١ دولار، أو ما نسبته ١٢,٣ في المائة من مجموع الاعتماد. وبالإضافة إلى ذلك، ستؤدي النفقات المسقطه البالغة ٣٠٠ ١٤٤ دولار للتكاليف الخارجة عن الميزانية إلى نقص في الإنفاق قدره ٩٠٠ ١٣ دولار أو ما نسبته ٨,٨ في المائة من الاعتماد.

٤٥ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لاحظت أن التكاليف الإدارية تشمل جميع الخدمات المقدمة للمشاركين والمتقاعدين وغيرهم من المستفيدين من الصندوق والأنشطة التي يضطلع بها نيابة عنهم. وترتبط تكاليف الاستثمار، التي تسجل بالكامل على حساب رأسمال الصندوق، بأنشطة شعبة إدارة الاستثمارات. وتتعلق تكاليف مراجعة الحسابات بالمراجعة الداخلية والخارجية كليهما لحسابات الصندوق.

٤٦ - وتابعت كلامها قائلة إنه استجابة لطلب قدمه المجلس في دورته السابقة، بدأ الفريق العامل المعني بالميزانية استعراض الميزانية المقترحة ٩٠ يوما قبل دورة المجلس لعام ٢٠١١، متيحاً بذلك وقتاً كافياً لإجراء استعراض شامل. ووافق المجلس، بناء على مقترح فريقه العامل، على ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على النحو الوارد في التقرير الذي كان معروضاً على اللجنة. وبلغت الميزانية المقترحة ١٦٤ ١٩٤ ٠٠٠ دولار، وتشمل التكاليف الإدارية (٦٠٠ ٤٠٧ ٩٨ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٢٠٠ ٩٣٨ ٩٢ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات

ما يتصل بذلك من أعمال وزيادة التعقيدات مع فقدان مطرد في الذاكرة المؤسسية نتيجة لزيادة عدد حالات التقاعد وحالات انتهاء الخدمة الأخرى خلال السنوات الأخيرة.

٤٢ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن القيمة السوقية لأصول الصندوق قد تعافت وارتفعت من مستوى منخفض بلغ ٣١,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٤١,٤ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠، تركت اتجاهات السوق في الآونة الأخيرة تلك القيمة في حدود ٣٨,١ بليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤٣ - وفيما يتعلق بميزانية الصندوق، قالت إن المصروفات الإدارية قسّمت إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي: التكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمار وتكاليف مراجعة الحسابات. ويتبع مشروع الميزانية الحالي صيغة الميزنة القائمة على النتائج التي اعتمدها الصندوق لدى تقديم مشروع ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولذلك، طُلبت الموارد بما يتماشى وبرامج الصندوق. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٦٥، على إعادة توزيع الاعتمادات لتلبية احتياجات الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويشمل الاعتماد المنقح التكاليف الإدارية (٥٠٠ ٣٠٨ ٩٢ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٥٠٠ ١٩٧ ٨١ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٥٠٠ ٢٦٤٥ ٢ دولار)، ومصروفات المجلس (٥٠٠ ١٦٧ ١٦٧ دولار). وظل المبلغ الذي يتحمله مباشرة الصندوق وحصّة التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة دون تغيير في حدود ١٠٠ ٧٤٩ ١٥٤ دولار و ٤٠٠ ٥٦٩ ٢١ دولار، على التوالي.

٤٤ - واسترسلت قائلة إن الاعتماد المخصص للفترة نفسها نقح نظراً لزيادة قدرها ٦٠٠ ٩٤ دولار في نفقات المساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ متعلقة بتنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع



٢٠١٠-٢٠١١ على التكاليف التفصيلية المتعلقة بالمعدات، والبرامج الحاسوبية، والخدمات التعاقدية، وغيرها من التكاليف اللازمة للمشروع، فضلا عن ١٨ وظيفة مؤقتة، ألغيت واحدة منها في عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بتكاليف الاستثمار، يوصي المجلس بإنشاء سبع وظائف جديدة وتمويل وظيفتين إضافيتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لشعبة إدارة الاستثمارات. وعلى غرار مقترحات الميزانية السابقة، يطلب المجلس أيضا الإذن لتكملة المساهمات في صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ لا يتجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤٩ - وأشارت إلى قرار المجلس اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ولاحظت أن الصندوق يستخدم النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فقالت إن هناك حاجة لاعتماد تدبير انتقالي بشأن القواعد المالية التي سيتبعها الصندوق إلى أن تعتمد المنظمة نفسها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرد التدبير الانتقالي الذي أوصى به المجلس في الفرع الخامس.

٥٠ - السيد بيريدج (المدير بالنيابة لشعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/66/2)، فقال إنه وفقا لتقرير المجلس، تبلغ حصة المنظمة من التكاليف الإدارية وتكاليف مراجعة الحسابات المتعلقة بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ٢٠ ٩٠٣ ٤٠٠ دولار، منها ٢٠٠ ٣٧٨ ١٣ دولار تمثل الحصة من الميزانية العادية، في حين أن المبلغ المتبقي ٢٠٠ ٥٢٥ ٧ دولار يمثل حصة الصناديق والبرامج.

٥١ - وتابع قائلاً أن اعتمادا قدره ١٠٠ ٢٧٦ ١٤ دولار أدرج بالفعل في إطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتغطية حصة الميزانية العادية

(٢٠٤ ٤٠٠ دولار)، ومصروفات المجلس (٨٠٠ ٦١٣ ٢ دولار)، ومن هذا المبلغ، تبلغ حصة صندوق المعاشات التقاعدية ٦٠٠ ٢٦٠ ١٧٣ دولار، وحصة الأمم المتحدة ٤٠٠ ٩٠٣ ٢٠ دولار، بموجب اتفاق تقاسم التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً بمبلغ ٦٦٦ ٠٠٠ دولار من المبلغ الذي خصص للأمم المتحدة في إطار الميزانية لفترة السنتين الماضية. ووافق المجلس أيضا على التكاليف الخارجة عن الميزانية، التي ستمولها المنظمات الأعضاء، والتي تبلغ قيمتها ٨٠٠ ١٥٦ ١٥٦ دولار من أجل نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة.

٤٧ - وأشارت إلى أن الميزانية المقترحة تعكس على نحو تام الأولويات التي تم تحديدها بإيجاز في الإطار الاستراتيجي الأول للصندوق، على النحو الذي وافق عليه المجلس. ويرد تلخيص الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج المقررة لفترة السنتين المقبلة في الجدول ١٣. ولا تزال الأولويات هي النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية الجديد، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم خدمات ملّية لمتطلبات العملاء وتحسين أوجه الكفاءة التشغيلية، وتقييم المخاطر وإدارتها، والتعلم الإلكتروني، والتدريب وإدارة المعارف. وعلى الرغم من أن المجلس لم يوص بإنشاء وظيفة جديدة للإدارة، فقد أوصى بإعادة تصنيف وظيفة موظف شؤون الميزانية من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ ووافق على وظيفتين إضافيتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لخدمات العملاء في العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، وافق على استمرار وظيفة واحدة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية، ستمولها منظمات أعضاء، من أجل نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٤٨ - وأضافت قائلة إن الجزء الأكبر من التمويل المطلوب من أجل أمانة الصندوق يرتبط بالنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية. وتمت الموافقة في ميزانية فترة السنتين

إدارة المعاشات التقاعدية حتى نهاية عام ٢٠١٤. ولئن كانت اللجنة تعترف بالحاجة إلى التخفيف من المخاطر في مجال الاستثمارات وتعزيز تقديم الخدمات، فهي تتوقع أن يتم الحدُّ بصورة تناسبية من الاحتياجات من الموارد في مشاريع الميزانية في المستقبل مع إنجاز النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية وتحقيق فوائده المتوقعة.

٥٦ - وذكر إن اللجنة الاستشارية توافق على مقترحات الأمين العام بشأن تعيين أعضاء لجنة الاستثمارات.

٥٧ - وختاماً، أشار إلى أن الصندوق يعتمزم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فقال إن اللجنة الاستشارية ليس لها اعتراض على مقترح المجلس بأن يؤذن للصندوق مواصلة تطبيق النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على نحو يسمح له بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥٨ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة ترحب بالتقدم الذي أحرزه الصندوق لزيادة استثماراته في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتتطلع المجموعة إلى التعرف على نتائج البحوث التي أجريت مؤخراً بشأن الفرص المتاحة في الأسواق في أفريقيا والشرق الأوسط، مشددة على أن الاستثمار ينبغي أن يستند إلى المعايير الأربعة الرئيسية للاستثمار، وهي السلامة والربحية والسيولة والقابلية للتحويل. وترحب المجموعة بالتحسينات في عرض ميزانية الصندوق المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي اتبعت صيغة الميزنة القائمة على النتائج، وتشجع المجلس على إجراء المزيد من التحسينات في هذا الصدد في مشاريع الميزانية القادمة.

٥٩ - وأردف قائلاً إن المجموعة تشاطر المجلس قلقه إزاء التحديات الكبيرة التي يواجهها الصندوق فيما يتعلق بحجم وتعقيد عمله، الناجمة من ناحية، عن ازدياد عدد الأفراد

في نفقات الأمانة المركزية للصندوق، باستثناء المبالغ المتوقع استردادها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٥٢ - وذكر أنه إذا ما أيدت الجمعية العامة مقترحات المجلس، فإن الاعتماد الداخِل في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيعكس انخفاضاً قدره ٨٩٧ ٩٠٠ دولار.

٥٣ - السيد كيلايل (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/7/Add.2)، فقال إن اللجنة الاستشارية قد أحيطت علماً بأن استثمارات الصندوق في أسهم الأسواق الناشئة قد ارتفعت من ١٣ في المائة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ١٥,٥ في المائة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وقال إن اللجنة الاستشارية إذ تذكّر بتوصياتها السابقة في هذا الصدد، ترحب بالتقدم المحرز المتعلق بزيادة تنويع حافظة الصندوق بالأسهم في الأسواق الناشئة، وتعيد تأكيد موقفها بضرورة أن تستند القرارات المتعلقة بالاستثمارات إلى المعايير الأربعة الرئيسية للاستثمار، وهي السلامة والربحية والسيولة والقابلية للتحويل.

٥٤ - وتابع قائلاً إنه ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على توصيات المجلس فيما يتعلق بالملاك الوظيفي للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ومع ذلك، فإن اللجنة يساورها القلق إزاء ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة والمصاعب التي يواجهها الصندوق في توظيف مرشحين ممن تتوافر فيهم المهارات والخبرة المتخصصة المطلوبة.

٥٥ - وفيما يخص الاحتياجات من غير الوظائف، قال إن اللجنة الاستشارية قد أحيطت علماً بأنه لم تحدث زيادة في مجموع تكاليف المشروع البالغ ٣٠٠ ٦٦٠ ٢٢ دولار، على الرغم من أنه ليس من المتوقع إكمال تنفيذ النظام المتكامل

إجراء البحوث وبذل العناية الواجبة اللازمة للحفاظ على مكانة رائدة في مجال الاستثمارات في الأسهم وإطلاع اللجنة على المستجدات في هذا الصدد.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٠٥.

الذين تشملهم خدماته وطول أعمار المستفيدين منها، ومن ناحية أخرى، عن فقدان المطرد للذاكرة المؤسسية نتيجة للعدد المرتفع لحالات التقاعد والحالات الأخرى لانتهاج الخدمة. ولذلك فإنها تشجع الصندوق على بذل كل جهد ممكن للماء كل الشواغر في الوقت المناسب.

٦٠ - واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة سترحب بتلقي معلومات إضافية عن عدد من المبادرات التي يخطط لها الصندوق لفترة السنتين المقبلة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم خدمات ملبية لمتطلبات العملاء؛ وتحسين جوانب الكفاءة التشغيلية، وتقييم المخاطر وإدارتها، والتعلم الإلكتروني، والتدريب، وإدارة المعارف.

٦١ - السيد ساش (ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق): قال إن المجلس يرحب بدعم اللجنة الاستشارية ومجموعة الـ ٧٧ والصين لجهوده الرامية إلى تنويع حافظة الصندوق من خلال إضافة أسهم الأسواق الناشئة. ويعتقد الصندوق أن فرص تحقيق عائدات جيدة بمستويات أخطار مناسبة تتحول من أمريكا الشمالية وأوروبا إلى مناطق أخرى من العالم. ولهذا، من المهم أن يواصل الصندوق تنويع حافظته من أجل أن يكون قادراً على تلبية أهدافه الاستثمارية. وكانت لجنة الاستثمارات اجتمعت مرتين في السنوات الأخيرة لمناقشة مسألة التنويع وستتناول هذه المسألة مرة أخرى في اجتماعها المقبل في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٦٢ - واختتم كلمته قائلاً إن التوجه نحو التنويع هو جزء من خطة حذرة للاستفادة من أفضل فرص الاستثمار الممكنة. ومع تركيز نسبة ١٥ في المائة تقريباً من استثمارات الصندوق في الأسواق الناشئة، يعد الصندوق متقدماً شيئاً ما عن المقاييس المعترف بها، مثل المؤشر العالمي لشركة مورغان ستانلي الدولية لرأس المال. وسيواصل الصندوق